

قانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٢

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بمبلغ ١٥٣٣٦٢٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وخمسمائة وثلاثة وثلاثون مليوناً وستمائة وستة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بمبلغ ٩٧٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وتسعون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٦٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٣٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بمبلغ ٩٧٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وتسعون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) منها مبلغ ٦٤٥٠٠٠٠٠٠ جنيه نفقات إيرادية مؤجلة بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية لمقابلة الأجور بمبلغ ٣٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه والمستلزمات بمبلغ ٢٧٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بمبلغ ١٤٣٦١٢٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وأربعمائة وستة وثلاثون مليوناً ومائة وستة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٩٠٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات وأسمالية بمبلغ ١٣٤٥٦٢٦٠٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بمبلغ ١٤٣٦١٢٦٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مليار وأربعمائة وستة وثلاثون مليوناً ومائة وستة وعشرون ألف جنيهه) موزعة كالآتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٣٤٥٦٢٦٠٠٠ جنيهه .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٩٠٥٠٠٠٠٠ جنيهه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة السابعة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الثامنة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بغد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٢
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٣ يونية سنة ٢٠٠٢ م) .

٢٠٠٣ / ٢٠٠٢

الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ تابع (ب) في ١٣ يونية سنة ٢٠٠٢ ٣٥

بيان		بيان	
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٧٨٠٠٠٠٠	٩٤٥٠٠٠ (*)	٤٥٩٦٣٠٠	٦٢٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٣٧٠٠	٣٥٥٠٠٠٠
٨١٠٠٠٠٠٠	٩٧٥٠٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠٠٠	٩٧٥٠٠٠٠٠
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية : إيرادات النشاط الجارى إيرادات أخرى جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية		الاستخدامات الجارية : الأنحور النفقات الجارية والتحويلات الجارية جملة الاستخدامات الجارية	
٨١٠٠٠٠٠٠	٩٧٥٠٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠٠٠	٩٧٥٠٠٠٠٠
جملة الموزنة الجارية		جملة الموزنة الجارية	
١٤٦٤٦٤٨٠٠٠	١٣٤٥٦٢٦٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠٠	٩٠٥٠٠٠٠٠٠
١٣٥٠٠٠٠٠٠	٩٠٥٠٠٠٠٠٠	١٤٦٤٦٤٨٠٠٠	١٣٤٥٦٢٦٠٠٠
الإيرادات الرأسمالية : إيرادات رأسمالية متنوعة فرض تسهيلات ائتمانية (كلها من بنك الاستثمار القومى)		الاستخدامات الرأسمالية : استخدامات استثمارية تحويلات رأسمالية	
١٥٩٩٦٤٨٠٠٠	١٤٣٦١٢٦٠٠٠	١٥٩٩٦٤٨٠٠٠	١٤٣٦١٢٦٠٠٠
١٦٨٠٦٤٨٠٠٠	١٥٣٣٦٢٦٠٠٠	١٦٨٠٦٤٨٠٠٠	١٥٣٣٦٢٦٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية إجمالى الموزنة		جملة الاستخدامات الرأسمالية إجمالى الموزنة	

(*) تتضمن مبلغ	٦٤٥٠٠٠٠٠	جنيه لمشروع فوسفات أبو طرطور نفقات إيرادية موزعة تخصيصاً من الاستخدامات الاستثمارية لمقابلة (الأجور بمبلغ	٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠	جنيه		
منها	٣٢٠٠٠٠٠٠٠	جنيه لأبو طرطور و	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	جنيه تخص الهيئة من إشراف فنى وعمالة وخلافه) ومستلزمات سلمية بمبلغ	٢٧٥٠٠٠٠٠٠٠	جنيه
منها	٢٢٥٠٠٠٠٠٠٠	جنيه تخص أبو طرطور والهيئة مبلغ	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جنيه من وسائل نقل وانتقالات وخلافه		